

التصريح الجبائي الإلكتروني وأهميته في إجراءات فرض الضريبة The electronic tax declaration and its importance in taxation procedures

عيسى قسايسية

كلية الحقوق جامعة الجزائر 1 "يوسف بن خدة" / الجزائر

Kessaissia42@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/01/01

تاريخ القبول: 2022/12/24

تاريخ الإرسال: 2022/01/28

الملخص:

اعتماد التصريح الجبائي الإلكتروني في الجزائر ضرورة أملت التحولات الاقتصادية بسبب تطور مناخ الأعمال وانتشار سريع للتجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى الوضعية الوبائية التي شهدتها العالم بسبب انتشار فيروس كورونا. وفي إطار عصنة الإدارة الجبائية ألزم المشرع الجزائري بعض فئات الأشخاص المكلفين بتقديم التصريح الجبائي الإلكتروني وعن بعد عبر تطبيق "جبايتك". جاءت هذه الدراسة لتحديد مفهوم التصريح الجبائي الإلكتروني والخصائص التي تتميز بها، بالإضافة إلى ذلك إبراز نظامه القانوني وأهميته في إطار إجراءات فرض الضريبة وتبسيطها.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الجبائية، المكلفين بالضريبة، التصريح الإلكتروني، إجراءات جبائية.

Abstract:

The adoption of the electronic tax declaration has become a necessity nowadays. And this is dictated by economic transformations due to the development of the business climate, the rapid spread of electronic commerce as well as to the epidemiological situation that our country has witnessed. And in the context of the modernization of the tax administration, the Algerian legislator made it an obligation for some categories of persons to make their tax declaration both electronically and remotely through the application of the "Jibayatic" program.

This study is intended to define the concept of the electronic tax declaration and its characteristics, in addition to highlighting its legal system and its

المؤلف المرسل

importance within the framework of tax imposition and its simplification procedures.

Keywords: Tax administration, taxpayers, electronic declaration, tax procedures.

مقدمة:

النظام الجبائي الجزائري نظام تصريحي يقوم أساسا على الإيداع التلقائي للتصريحات الجبائية من طرف المكلف بالضريبة، طبقا لما يقتضيه التشريع الضريبي، باعتبار أن المكلف هو الشخص الوحيد الذي يعلم بدخله و أرباحه الخاضعة للضريبة، و كمبدأ عام المشرع الضريبي الجزائري يلزم المكلف بالضريبة إثبات أسس الضريبة وبيان صحة التصريحات التي يقدمها، لكن بالمقابل منح للإدارة الجبائية كل الصلاحيات والوسائل لمراقبة صحة المعلومات الواردة في تصريحاته، كما تستطيع الإدارة الجبائية أن تحل محله، بلجوءها إلى الوسائل القانونية الممنوحة لها لحساب الضريبة بإرادتها المنفردة، وهذا حالة تخلفه عن إيداع تصريحاته أصلا أو عدم احترامه للشروط الشكلية والموضوعية للتصريح الجبائي المقررة بموجب التشريع و التنظيم المعمول بهما.

بالرغم من ان التصريح الجبائي يكتسي أهمية عملية و قانونية بالغة بالنسبة للمكلف بالضريبة والإدارة الجبائية في ظل النظام الجبائي التصريحي. إلا أن المفهوم التقليدي للتصريح الجبائي وإجراءاته المتمثلة في الإيداع الورقي للتصريح من طرف المكلف بالضريبة قد تجاوزه الزمن خاصة في ظل الظروف الراهنة التي فرضتها علينا جائحة كورونا بسبب انتشار الفيروس من جهة، والتطور الذي شهده القطاع الاقتصادي والأعوان الاقتصاديين الوطنيين منهم والأجانب بخصوص عصرة و رقمنة أنظمة تسيير مؤسساتهم من جهة أخرى، فكلها عوامل حقيقية دفعت السلطات العمومية بالتفكير الجدي لإصلاح وعصنة قطاع الضرائب والاهتمام بعملية رقمنة التصريح الجبائي، والانتقال إلى آلية التصريح الجبائي الالكتروني أو ما يعرف بالتصريح عن بعد، وكان محور أساسي في برنامج العصنة نظرا لما يوفره التصريح والدفع الالكترونيين من إيجابيات في نظام التسيير الضريبي الحديث، إذا ما توافرت فيه الشروط القانونية المطلوبة. كما أن عصنة و رقمنة قطاع الضرائب وقطاع البنوك يعتبر من المتطلبات الضرورية لجلب المستثمرين الأجانب ودفع عجلة التنمية في البلاد، وذلك حتى تكون هذه القطاعات في مستوى من الانسجام مع آليات وأنظمة التسيير الحديثة التي تعتمد عليها الشركات الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية في عصر الرقمنة. ومن هذا المنطلق كان اعتماد التصريح والدفع الالكترونيين في الجزائر ضرورة، وبالفعل تم اعتماد هذا النظام سنة 2008 بصفة رسمية ولم يدخل حيز التنفيذ إلا سنة 2018. ونظرا لأهمية التصريح الجبائي الالكتروني وباعتباره آلية قانونية و تقنية مهمة ضمن إجراءات فرض الضريبة بالنسبة لفئة الشركات الاقتصادية الكبرى الوطنية منها والأجنبية دفعنا للبحث والإجابة عن الإشكالية المتعلقة بما مدى مساهمة التصريح الالكتروني في تكريس النظام الجبائي التصريحي و تفعيله؟، وما هو النظام القانوني للتصريح الجبائي الالكتروني، وأهميته في مجال إجراءات فرض الضريبة؟ وذلك بالتطرق إلى مفهوم التصريح الجبائي الالكتروني وأهميته العملية والقانونية ضمن إجراءات فرض الضريبة في المحور الأول، ثم بعد ذلك أعالج نظامه

التصريح الجبائي الالكتروني وأهميته في إجراءات فرض الضريبة

القانوني وإجراءاته في المحور الثاني، وهذا بالاعتماد على المنهج المركب، وصفي لتحديد وحصص- المفاهيم المتعلقة بالتصريح الالكتروني، وتحليلي للمواد القانونية ذات الصلة بهذا الموضوع.

أما مجال الدراسة، و نظرا لتشعب موضوع التصريح الضريبي بصفة عامة بالنظر الى أنواع و تقسيمات الضريبة، أحاول تقديم هذه الدراسة في إطار قانون الضرائب المباشرة¹ و قانون الإجراءات الجبائية².

1- مفهوم التصريح الجبائي الالكتروني

سيتم معالجة في هذا المحور تعريف التصريح الجبائي الالكتروني، بالإضافة الى الخصائص التي تميزه عن التصريح الجبائي العادي وأهميته القانونية والعملية.

1.1- تعريف التصريح الجبائي الالكتروني

الأحكام التشريعية الضريبية في الجزائر لم تعطي تعريف للتصريح الجبائي بل اكتفت بتحديد الإجراءات المتعلقة بكيفية التصريح بالمداخيل التي يحققها المكلف بالضريبة، وهذا ما يجرنا إلى الاستعانة بالفقه لتحديد تعريف للتصريح الجبائي ثم تعريف التصريح الجبائي الالكتروني.

1.1.1- تعريف التصريح الجبائي:

التصريح لغة هو تبيان الأمر و إظهاره وجعله واضحا، و يقال صرح بصرح تصريحا و صرح بالأمر بمعنى أدلى به³. و هناك من يصطلح على التصريح الجبائي بالإقرار مثل المشرع المصري و هو اعتراف الشخص بحق لآخر عليه، كما يصطلح عليه بكشف التقدير الذاتي في بعض التشريعات الضريبية كالمشرع العراقي.

أما اصطلاحا، يعرف التصريح الجبائي العادي بأنه كشف أو نموذج تعدده الإدارة الجبائية و تسلمه إلى المكلف بالضريبة الذي يلتزم بتعبئته بالمعلومات المتعلقة بالمداخيل التي حققها⁴. و بمعنى أدق هو بيان كتابي لمقدار الإيرادات الخاضعة للضريبة، يلتزم بتقديمه كل من المكلف بالضريبة أو المكلف بأدائها أو المدين بالإيراد إلى الإدارة الجبائية. و حسبهم يعتبر التصريح الجبائي وثيقة أو ورقة عادية أو الكترونية يدلي المكلف بالضريبة بموجبها بجميع المداخيل التي حققها خلال فترة زمنية يحددها القانون.

¹ الأمر رقم 101/76 المؤرخ في 09 / 12 / 1976 يتضمن قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المائلة، معدل و متمم، (ج ر، العدد 102، مؤرخة في 12 / 12 / 1976).

² أحدث بموجب المادة 40 من القانون 21/01 المؤرخ في 22 / 12 / 2001 المتضمن قانون المالية لسنة 2002، (ج ر العدد 79 مؤرخة في 23 / 12 / 2001).

³ علي بن هادية، بلحسن البلبيش، الجليلي بن الحاج يحيى، القاموس الجديد للطلاب، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1991 ص 55.

⁴ سنية أحمد يوسف، الإطار القانوني للملف الضريبي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية مصر 2004 ص 14.

عيسى قسايسية

كما أن جانب من الفقه أعطى التكييف القانوني للتصريح الجبائي واعتبره بأنه اعتراف مكتوب موقع عليه من طرف المكلف أو وكيله القانوني، موضحاً به إجباري الإيرادات والمصروفات وصافي إيراده المتحقق من مزاولته نشاطه، ربح أو خسارة خلال السنة الميلادية المنتهية¹. وآخرون يعتبرونه تصرف قانوني يقر بواسطته المكلف أو يسلم بالمداخيل التي حققها في إطار تطبيق إجراءات فرض الضريبة و يتعهد بذلك بأن يجري مع الإدارة الضريبية حواراً من شأنه أن يسمح لها بأن تحدد على أساس من الصحة و الدقة مبلغ الضريبة الواجب دفعها².

2.1.1- التعريف الشكلي والموضوعي للتصريح الجبائي الالكتروني:

هناك جانب من الفقه اعتمد في تعريفه على الجانب الشكلي للتصريح الجبائي الالكتروني، وآخرون استندوا على مضمون التصريح الجبائي الالكتروني لتعريفه.

أ - **التعريف الشكلي والإجرائي للتصريح الجبائي الالكتروني:** كان التصريح الجبائي الالكتروني في البداية يعتبر وسيلة إضافية يمتلكها المكلف بالضريبة للتصريح بمداخيله إلى جانب التصريح العادي تفادياً للتنقل إلى مصالح الضرائب مباشرة أو إلى مصالح البريد لإرسال تصريحه إلى الإدارة الضريبية. إلا أنه مع تطور الخدمات التي تقدمها الإدارة الجبائية وإصلاحها أصبح التصريح الالكتروني إلزامي، حيث يعرفه الفقه الإداري على أنه إجراء يسمح للمكلفين بالتصريح عن الضرائب الخاضعين لها، بما فيها الملفات أو البيانات المطلوبة منهم باستخدام وسائل تكنولوجيا لنقلها إلى الإدارة بطريقة عصرية باستعمال الانترنت³.

وبالتالي يعرف التصريح الجبائي الالكتروني من حيث الشكل والإجراءات بأنه آلية إجرائية أو بوابة أو برنامج الكتروني توفره الإدارة الجبائية عبر الانترنت وتسمح من خلاله للمكلف بالضريبة القيام بالإجراءات المتعلقة بتقديم المعطيات والمعلومات المتعلقة بمداخيله كأسس لفرض الضريبة عليه⁴.

¹ العلي عادل، المالية العامة و القانون المالي و الضريبي، الطبعة الأولى، إثناء للنشر و التوزيع عمان الأردن 2008، ص 132.

² انظر - مسعد محيى محمد ، العلاقة القانونية بين الممول و الإدارة الضريبية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية مصر، 2000، ص 198.

- برحاني محفوظ، الضريبة العقارية في القانون الجزائري، دار الجامعية الجديدة، دارالجامعة الجديدة، الإسكندرية مصر، ص 168.

- قيس حسن عواد البداري، المركز القانوني للمكلف الضريبي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2005 ص 201.

³ Ministère de l'action et des comptes publics, DG, Téléprocédures des professionnels, France 2016, (www.Impots.gouv.fr/Portails - date de consultation du site : 15/10/2021).

- Voir aussi, Florent Roemer, La dématérialisation des procédures fiscales en France, une modernisation de l'état au service de l'amélioration des relations avec les entreprises ?, Pyramide, Revue du centre d'études et de recherches en administration publique, Vol 26 / 27, Anne 2016, pp 145 - 162 (www.journals.openedition.org/pyramides/999 - date de consultation du site : 15/01/2022).

⁴ GAUDEMMENT Paul Marie, Finances publiques (Impôts - Emprunts), 3^{ème} édition, Montchrestien, Paris 1987, P 318.

التصريح الجبائي الالكتروني وأهميته في إجراءات فرض الضريبة

ب - **التعريف الموضوعي للتصريح الجبائي الالكتروني:** يعرف التصريح الجبائي من حيث مضمونه و وصفه القانوني، على انه تصرف قانوني يصرح بموجبه المكلف بالضريبة الكترونيا بمجمل المداخل التي حققها خلال فترة زمنية محددة ويصادق الكترونيا على صحة تلك المعلومات التي قدمها. كما انه التزام قانوني يقوم به المكلف بالضريبة إزاء الإدارة الجبائية يبين فيه الأوعية والمبالغ الخاضعة للضريبة وذلك باستبدال الطريقة التقليدية باستعمال الورق، بطريقة عصرية تعتمد على خدمة الإعلام الآلي والانترنت¹.

إن التدقيق في هذه التعاريف نجد بان كل اتجاه يركز على احد المفهومين السابقين(الشكل أو المضمون)التعريف التصريح الجبائي الالكتروني، ويمكننا أن نعرف التصريح الجبائي الالكتروني بأنه تصرف قانوني صادر عن المكلف بالضريبة يلتزم بموجبه تقديم إلى الإدارة الضريبية بيان معلومات عبر بوابة الكترونية معدة من طرف هذه الأخيرة، ويتضمن مجمل المداخل التي حققها خلال مدة زمنية محددة، و الإجابة على الأسئلة والخيارات التي تضمنتها هذه البوابة، وذلك بهدف تمكين الإدارة من الحصول على المعلومات الضرورية الكترونيا بقصد تأسيس الضريبة، حسابها وتحصيلها.

2.1- خصائص التصريح الجبائي الالكتروني: من خلال التعريف المتوصل إليه يمكننا أن نستخلص أهم الخصائص التي تتميز بها التصريح الجبائي الالكتروني.

2.1.1 - التصريح الجبائي الالكتروني تصرف صادر عن المكلف به قانونا: غالبا ما يخاطب القانون المكلف بدفع الضريبة مباشرة ويلزمه هو أو ممثله القانوني بالقيام بتقديم تصريحاته الجبائية إلكترونيا إلى الإدارة الضريبية عبر بوابة تعددها هذه الأخيرة، لكنه أحيانا يلزم القانون بتقديم التصريح الجبائي الالكتروني من طرف الغير، وهي الحالة التي تتعلق بالمكلف الفعلي والمكلف القانوني بالضريبة مثلها هو الشأن بالنسبة لرب العمل عن عماله او موظفيه في مجال التصريح بمداخلهم لحساب ضريبة الدخل فئة الأجور²، و عموما في الجزائر يلزم المشرع كخطوة أولى المكلفين الخاضعين لمديرية كبريات المؤسسات، تقديم تصريحاتهم الكترونيا، ويتعلق الأمر بالشركات الكبرى الوطنية والاجنبية³.

2.1.2 - مصدر الالتزام بالتصريح الجبائي الالكتروني هو القانون: إن الالتزام بدفع الضريبة يخضع لمبدأ شرعية الضريبة من حيث نسبتها وإجراءاتها، وهو مبدأ دستوري مفاده هو انه لا يجوز أن تحدث أي ضريبة أو رسم إلا بمقتضى القانون⁴. ويقضي- هذا المبدأ بان كل الإجراءات المتعلقة بفرض الضريبة يجب أن تكون بنص

¹ محمال فلة، احمد بساس، اثر تطبيق نظام التصريح الالكتروني في الرقابة الجبائية الشكلية(دراسة حالة المراكز الضريبية بالاغواط)مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الاغواط، المجلد 11 العدد 02، السنة 2020 ص 61.

- Voir aussi, GAUDEMMENT Paul Marie, Opcit, P 319.

² المادة66 من الأمر رقم 101/76 (ق. ض. م.ر.م).

³ المادة 161 من قانون الإجراءات الجبائية (ق. إ.ج).

⁴ أظن المادة 82 من الدستور الجزائري نوفمبر 2020 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 442-20 المؤرخ في 2020/12/30، ج ر العدد 82 مؤرخة في 2020/12/30.

عيسى قسايسية

القانون ومنها التصريح الجبائي الالكتروني، وبالتالي فالقانون هو من يحدد محتوى التصريح وإجراءاته وشكله والآجال القانونية لتقديمه إلى غيره من الجوانب المتعلقة بالشروط الشكلية والموضوعية للتصريح الجبائي. ولقد الزم المشرع الجزائري المكلفين الخاضعين لمديرية المؤسسات الكبرى بموجب المادة 58 من قانون المالية لسنة 2018 بأكتتاب التزامات التصريح والدفع الكترونيا في الآجال والشروط التي يحددها التشريع الجبائي المعمول به¹.

2.1.3 - التصريح الجبائي الالكتروني يكون عبر بوابة الكترونية تعدها الإدارة الجبائية: في ظل النظام الجبائي التصريحي تعتمد الإدارة الضريبية على التصريح الذي يقدمه المكلف بالضريبة لتأسيس وحساب الضريبة وتحصيلها، وبالتالي فهي تعتمد على التصريحات التي أودعها المكلف في البوابة الالكترونية وتعتبر بمثابة تصريحات صحيحة وتنتج آثارها القانونية إلى غاية إثبات عكسها بالطرق القانونية المنصوص عليها في التشريع الضريبي الساري المفعول. ولا يمكن للإدارة اللجوء مباشرة إلى وسائل أخرى لإثبات مداخيل المكلف بالضريبة كالقرائن مثلا، إلا بعد إثبات بان ما جاء في التصريح لا يعكس حقيقة المداخيل المصرح بها، وبالتالي يقع عليها إثبات ذلك في حالة المنازعة التي قد تشور بين الطرفين (الإدارة والمكلف). واعتمد المشرع الجزائري لأول مرة بوابة جبائتك لإعطاء إمكانية التصريح والدفع الالكترونيين للمكلفين بالضريبة عن بعد، وذلك بموجب المادتين 15 و23 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008².

2.1.4 - التصريح الجبائي الالكتروني وسيلة لتبسيط إجراءات فرض الضريبة: في التشريعات الضريبية الحديثة والتي بلغت مستوى عالي من الثقة بين المكلف والإدارة الجبائية، والعمل من اجل الوصول إلى صفر ورقة في التسيير الإداري من جهة، وتبسيط إجراءات فرض الضريبة من جهة أخرى. يعتبر التصريح الجبائي الالكتروني وسيلة تعاون بين الطرفين لتحقيق هذه الأهداف، بالإضافة الى تأسيس الضريبة وفرضها دون أن تكلف المتعاملين مع الإدارة الجبائية عناء التنقل، ربما للوقت والجهد في ظل مناخ الأعمال الذي يعتمد مبدأى السرعة والائتمان³، او لتفادي الاتصال المباشرة حالة وجود طارئ صحي مثلا فرضته علينا جائحة كورونا، حيث يلتزم المكلف المتحضر ضربيا بموجب التصريح الالكتروني إعلام الإدارة بحقيقة مداخيله لأجل اقتطاع حق الخزينة العمومية بهدف تغطية الأعباء والتكاليف العامة.

2.1.5 - التصريح الجبائي الالكتروني يصادق عليه الكترونيا مقابل وصل الكتروني: بمجرد إتمام حجز وصب المعطيات المطلوبة والمتعلقة بمداخيل المكلف بالضريبة، يتم التوقيع والمصادقة الالكترونية على التصريح الجبائي

¹ المادة 58 من القانون 11/17 المؤرخ في 11/12/2017 المتضمن قانون المالية لسنة 2018، (ج ر العدد 76 مؤرخة في 28/12/2017).
² المادتين 15 و 23 من الأمر رقم 02/08 المؤرخ في 24/07/2008، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008 (ج ر العدد 42 مؤرخة في 27/07/2008).

³ Florent Roemer, Opcit, pp 145 – 162.

التصريح الجبائي الالكتروني وأهميته في إجراءات فرض الضريبة

وفق ما تقتضيه الأحكام القانونية المتعلقة بالتصديق والتوقيع الالكترونيين لاسمياً أحكام القانون المدني والقانون 1/04¹ و أحكام المرسوم التنفيذي رقم 162/07².

3.1. الأهمية العملية والقانونية للتصريح الجبائي الالكتروني: هناك العديد من المزايا التي يكتسبها التصريح الجبائي الالكتروني سواء تتعلق بالجانب العملي أو الجانب القانوني لإجراءات فرض الضريبة.

1.3.1 - من حيث أعباء التسيير الإداري للضريبة: يكرس التصريح الجبائي الالكتروني أهداف إصلاح الإدارة وعصرتها في الجزائر، وذلك بتقليل أعباء التسيير الإداري، وأهمها:

- تحقيق هدف صفر ورقة (Le zéro papier) والقضاء على البيروقراطية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك عن طريق تقليص المئات من المطبوعات الورقية المتعلقة بمختلف أنواع التصريحات التي يقدمها المكلف بالضريبة سنوياً، والخاصة بمختلف الضرائب والرسوم، وهي مطبوعات تقدمها الإدارة الضريبية الى المكلف مجاناً ويقع على عاتقها طبعها وتوفيرها على مستوى المصالح، مما يكلف الدولة ميزانية جد معتبرة. كما يقع على عاتق الإدارة الجبائية كذلك حفظ وأرشفة كل التصريحات الجبائية والوثائق الثبوتية المرفقة بها التي يقدمها المكلف أثناء إتمام إجراءات التصريح في شكل ملف ورقي، فهي تكلف أموال لحفظها وتستهلك فضاءات ومساحات في الأرشفة من اجل تخزينها³.

- التصريحات الجبائية الالكترونية توفر الوقت، الجهد و مصاريف التنقل الشخصي - للمكلف لأداء التصريح الضريبي على مستوى مصالح الضرائب، وتسمح بتفادي رسوم وتعريفات الإرسال التي يدفعها المكلف أحياناً إلى مصالح البريد حالة إرساله لمختلف الوثائق المطلوبة منه في إطار القيام بالتزاماته التصريحية. كما أن التصريح الجبائي الالكتروني أصبح يتماشى مع مظاهر تطور عالم التجارة والتسوق الالكتروني.

- التصريحات الجبائية الالكترونية تساهم بإحصاء المكلفين بالضريبة بأقل التكاليف، والتقليل من حملات الإحصاء الدورية والخرجات التي يقوم بها أعوان الإدارة الجبائية، وتحقيق احد أهداف النظام الجبائي التصريحي المتمثلة في حصر المجتمع الضريبي.

3.1.2 - من حيث إجراءات فرض الضريبة: يكرس التصريح الجبائي الالكتروني أهداف عصرنة الإدارة الجبائية ورقمنة إجراءات فرض الضريبة لاسمياً:

¹ القانون رقم 04/15 المؤرخ في 01 /02/ 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين (ج ر العدد 06 مؤرخة في 10 /02/ 2015).

² المرسوم التنفيذي رقم 162/07 المؤرخ في 30/05/2007 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 123/01 والمتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية، (ج ر العدد 37 مؤرخة في 07/06/2007)

³ محنتال فلة، احمد بساس، مرجع سابق ص 61.

عيسى قسايسية

- تبسيط إجراءات التصريح الضريبي وفرض الضريبة بطريقة آلية، وذلك عن طريق تكوين الملف الجبائي الإلكتروني للمكلف مما يسهل على الإدارة من حصر- المعطيات المتعلقة بأسس الضريبة، حسابها وتحصيلها ورقابتها¹.

- المساهمة في جمع المعلومات والمعطيات الضريبية المتعلقة بدخل الأفراد وأنشطتهم ومركزتها في قاعدة بيانات من دون أخطاء أو تكرار، وذلك بطريقة سريعة وفعالة لتشكيل أسس فرض الضريبة والقابلة للاستغلال في ملفات جبائية أخرى بكل سهولة وربحاً للوقت في البحث عن المعلومة الجبائية وهو ما يعزز أسس ومقومات النظام الجبائي التصريحي.

- التصريح الجبائي الإلكتروني هو نظام يتطابق مع التسيير المحاسبي الحديث باستعمال برامج الحاسوب لان معظم المكلفين والمحاسبين يعتمدون في تسيير مكانهم على أنظمة معلومات باستعمال الحاسوب وتطبيقاته الحديثة. كما انه يتماشى مع أنظمة الرقابة الجبائية الحديثة التي تعتمد تطبيقات الإعلام الآلي في ممارسة الرقابة الشكلية على المحاسبة التي يقدمها المكلفين بالضريبة²، وفي هذا الصدد المشرع يلزم المكلف بالضريبة المحقق في محاسبته المسوكة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي (La Comptabilité informatisée)، بوضع تحت تصرف المحققين بعد طلبهم رسمياً لبطاقة قاعدة بيانات كتاباتهم المحاسبية³.

- التصريح الجبائي الإلكتروني يسمح للمكلف القيام بالتزاماته التصريحية 24/24 سا وفي كامل أيام الأسبوع ودون التقيد بأوقات الاستقبال على مستوى المصالح الضريبية، كما يسمح له كذلك بالاطلاع الإلكتروني على ملفه الجبائي في أي وقت وطلب الشهادات ووضعته الجبائية، وأوقات التسديد والوفاء بديونه الجبائية تفادياً لوقوعه تحت طائلة عقوبات التأخير.

3.3.1 - من حيث قيمته القانونية: متى توافرت الشروط الشكلية والموضوعية للتصريح الجبائي الإلكتروني التي فرضها المشرع فهي تنتج آثارها القانونية، وتستند عليها الإدارة في تأسيس الضريبة، كما أنه من الناحية القانونية يكرس التصريح الجبائي الإلكتروني عدة مبادئ قانونية ضريبية⁴ سواء من حيث مبادئ وقواعد فرض الضريبة أو من حيث الآثار القانونية التي يرتبها التصريح الضريبي وأهمها:

¹ فلة محتال، احمد بساس، مرجع سابق ص 59.

² محتال فلة، احمد بساس، مرجع سابق ص 61.

³ المادة 15 من القانون رقم 18/18 المؤرخ في 2018/12/27، يتضمن قانون المالية لسنة 2019 (ج ر العدد 79 مؤرخة في 2018/12/30).

⁴ وهي تلك المبادئ التي يسترشدها ويراعها المشرع المالي وهو بصدد إعداد النظام الضريبي في الدولة حيث أنها قواعد تراعي مصلحة المكلف من جهة و مصلحة الخزينة العمومية من جهة أخرى.

مزيدا من التفصيل راجع:

- سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الدار الجامعية لنشر، مصر، 2000، ص 125 .

التصريح الجبائي الالكتروني وأهميته في إجراءات فرض الضريبة

- قاعدة الاقتصاد في نفقات فرض الضريبة، حيث يستلزم على إدارة الضرائب فرض وتحصيل الضريبة بأسهل وأيسر الطرق التي لا تكلفها مبالغ مالية كبيرة¹، بمعنى أن هناك تفضيل الضريبة الأقل نفقة وتكلفة عن الضريبة الأكثر تكلفة، وهذا بالاستغناء وتفاذي الضرائب التي تستلزم نفقات متزايدة عن قيمتها في فرضها وتحصيلها، ويعتبر التصريح والدفع الإلكترونيين وسائل قانونية تكرر قاعدة الاقتصاد في نفقات الضريبة.

- يعتبر التصريح الجبائي الالكتروني وما تضمنه من معطيات وسيلة إثبات قانونية يستعملها المكلف بالضريبة اتجاه الغير بخصوص وضعيته الجبائية ومركزه القانوني اتجاه الخزينة العمومية.

- يسهل إثبات الاستلام القانوني والفعلي للتصريحات الجبائية الالكترونية بطريقة آلية عن طريق التصديق والإمضاء الإلكترونيين، تفاديا للمنازعات التي تثور بين المكلف والإدارة بخصوص إيداع التصريحات والتي ينجم عنها غالبا عقوبات التأخير أو عدم الإيداع وينجر على ذلك التقدير والتقييم التلقائي للضريبة.

- التصريح الجبائي الالكتروني يسمح بتقديم معطيات ملخصة موثوقة للدراسات الاستشرافية والتحليلية تستند عليها الإدارة الضريبية² في اتخاذ القرار الجبائي السليم والصائب بما يسمح مواكبة الدول المتطورة والسيطرة على كافة المعاملات الاقتصادية الحديثة.

- التصريح الالكتروني يساهم في القضاء على التهرب والغش الجبائيين من خلال دقة وجودة المعلومات الضريبية التي يقدمها المكلف، والتي تستطيع الإدارة الضريبية الكشف عن صحتها بكل سهولة عن طريق مقارنة ومطابقة المعلومات الضريبية التي يقدمها جميع المكلفين عن طريق تطبيقات وبرامج الكترونية، وهذا ما يسمح لها تفادي الرقابة الشكلية للتصريحات الجبائية، وضياع البعض منها بسبب عددها الهائل، بالإضافة الى تأشيرها بطريقة آلية وحفظها.

- يسمح كذلك بضمان شفافية أكبر ومكافحة امثل للرشوة والفساد وتخفيف العبء على أعوان الرقابة الجبائية، كما يضمن التصريح الإلكتروني السرية والخصوصية على معلومات المكلفين بالضريبة.

في خاتمة هذا المحور وبالنظر إلى أهمية التصريح الجبائي الالكتروني ومزاياه العملية والقانونية فهو يكرس ويجسد النظام الجبائي التصريحي الذي يعتمد عليه المشرع الجزائري كنظام لفرض الضريبة.

2. النظام القانوني للتصريح الجبائي الالكتروني في الجزائر.

نحاول من خلال هذا المحور أن نبرز الإطار القانوني لتطبيق التصريح الجبائي الالكتروني وإجراءاته في التشريع الضريبي الجزائري، بالإضافة إلى التطرق لبعض المنازعات الناتجة عن تطبيقه.

¹ محرزى محمد عباس، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة، الجزائر، طبعة 2003 ص 29

² محتال فلة، احمد بساس، مرجع سابق ص 61.

2.1 الإطار القانوني للتصريح الجبائي الالكتروني

وهو مجموع الأحكام القانونية التي تحدد وتكرس التصريح الجبائي الالكتروني والتصديق عليه باعتباره إجراء لتأسيس الضريبة ودفعها. وبعد البحث في التشريع الضريبي والأحكام القانونية المختلفة، وجدنا العديد من النصوص القانونية التي تضبط الإطار القانوني للتصريح الجبائي الالكتروني واليات إثباته، وسيتم التطرق إليها حسب ترتيبها الزمني كما يلي:

- الأمر رقم 02/08 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، اعتمد المشرع الجزائري لأول مرة هذه الآلية بموجب المادة 23 منه¹، حيث أنها تلزم الأشخاص المعنويين والشركات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات والمنصوص عليها في المادة 160 من قانون الإجراءات الجبائية بكتابة تصريحاتهم الجبائية وتسديد الضرائب المدينين بها عبر الطريق الالكتروني، إلا أن المشرع لم يحدد تاريخ تطبيق هذا الإجراء وأحوال كفاءات ذلك إلى التنظيم. كما انه نص على أن التصريح (G 50) وتسديد الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني يتم عبر الطريق الالكتروني وفق الآجال والشروط التي يتم تحديدها عن طريق التنظيم لاحقاً.

- المادتين 67 من القانون رقم 14/16 المتضمن قانون المالية لسنة 2017²، وهي المادة التي تنص على استمارة التصريح الالكتروني التي توفرها الإدارة الجبائية وتسليمها الكترونياً إلى المكلفين بالضريبة.

- المادة 58 من القانون رقم 11/17 المتضمن قانون المالية لسنة 2018³، وهي تلزم المؤسسات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات بكتابة تصريحاتها الكترونياً في الآجال والشروط التي يحددها التشريع الجبائي، وذلك بعد تهيئة الإطار العملي للتصريح الالكتروني وذلك عبر بوابة جبايتك.

أما بخصوص الحق في إثبات التصريح الالكتروني، وإجراءات التصديق والتوقيع الالكترونيين عليه فيكون في إطار القوانين الآتية:

- المادة 44 من القانون رقم 10/05 المعدل والمتمم لأحكام القانون المدني⁴، وهو الإطار القانوني للحق في إثبات التصريح الالكتروني، والتي تعتبر أن الإثبات بالكتابة في الشكل الالكتروني كالإثبات بالكتابة على الورق، بشرط إمكانية التأكد من هوية الشخص الذي أصدرها.

- القانون رقم 04/15 المتعلق بالتوقيع والتصديق الالكترونيين¹، وهو الذي يحدد القواعد والإجراءات التصديق الالكتروني، والتي تتعلق بالبيانات إنشاء التوقيع الالكتروني واليات التحقق منه، بالإضافة إلى التشفير الخاص والتشفير العمومي. كما ينص كذلك على السلطة الوطنية للتصديق الالكتروني.

¹ بموجب هذه المادة تم تعديل وإتمام أحكام المواد 161، 165، 166، 168 من قانون الإجراءات الجبائية.

² القانون رقم 14/16 المؤرخ في 2016/12/28، يتضمن قانون المالية لسنة 2017 (ج ر العدد 77 مؤرخة في 2017/12/29).

³ المادة 58 من القانون رقم 11/17 أحدثت المادة 169 مكرر 2 من قانون الإجراءات الجبائية.

⁴ القانون رقم 10/05 المؤرخ في 2005/06/20 المعدل والمتمم لأحكام المادة 323 مكرر 1 من الأمر رقم 58/75 المؤرخ في 1975/09/26 يتضمن القانون المدني (ج ر العدد 44 مؤرخة في 2005/06/26).

التصريح الجبائي الالكتروني وأهميته في إجراءات فرض الضريبة

- المرسوم التنفيذي رقم 162/07²، والذي يحدد الأسس القانونية للتوقيع الالكتروني المؤمن وهو التوقيع الذي يكون خاصا بالموقع، ويتم إنشاؤه بوسائل يمكن أن يحتفظ بها الموقع تحت مراقبته. بينما الشهادة الالكترونية فهي تثبت الصلة بين معطيات فحص التوقيع الالكتروني والموقع.

2.2 إجراءات التصريح الجبائي الالكتروني

إجراءات التصريح الجبائي الالكتروني هي مجموع الالتزامات التي تقع على كل من الإدارة والمكلف بالضريبة لتفعيل التصريح والدفع الالكترونيين. بالإضافة إلى إجراءات الانخراط في نظام المعلومات "جبايتك" واستعماله والمصادقة على التصريح الالكتروني.

2.2.1 مجال تطبيق التصريح الجبائي الالكتروني: يقصد بمجال تطبيقه هو أنواع الضرائب والأشخاص الذين يخضعون الى هذا النظام.

أ - الأشخاص الخاضعين لنظام التصريح الالكتروني: في الأصل نظام التصريح الالكتروني يخص المكلفين بالضريبة التابعين للهيكل الجديدة للإدارة الضريبية والمتمثلة في مركز الضرائب الجوازي، مركز الضرائب ومديرية المؤسسات الكبرى، إلا انه وبالنظر إلى عدم إتمام عصرنة هذه الهياكل بأنظمة المعلومات الضرورية فانه تأجل العمل بهذا النظام في انتظار تعميمه، واقتصر على الأشخاص المكلفين التابعين إلى مديرية كبريات المؤسسات بموجب المادة 58 من قانون المالية لسنة 2018، ويتعلق الأمر ب³:

- الشركات او التجمعات التي تنشط في قطاع المحروقات،

- الشركات الأجنبية الناشطة في الجزائر،

- شركات رؤوس الأموال وكذا شركات الأشخاص الذين اختاروا الخضوع إلى النظام الجبائي الخاص بشركات رؤوس الأموال طبقا لنص المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة،

- تجمع الشركات التي يفوق رقم أعمالها السنوي المحدد بموجب قرار وزير المالية لهذا الغرض.

ب - الضرائب المعنية بنظام التصريح الجبائي الالكتروني: لقد حددت المادة 161 من قانون الإجراءات الجبائية أنواع الضرائب والرسوم التي يشملها التصريح الالكتروني الخاص بالأشخاص المذكورين أعلاه ويتعلق الأمر بما يلي:

¹ القانون رقم 04/15 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين المشار إليه سابقا.
² المعدل والمتمم للرسوم التنفيذية رقم 123/01 والمتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات الموصلات السلكية واللاسلكية.
³ المادة 160 وما يليها من قانون الإجراءات الجبائية(ق.إ.ج).

عيسى قسايسية

- التصريحات المتعلقة بكل الضرائب والرسوم الخاصة بالمحروقات والمناجم والمنصوص عليها في التشريع المتعلق بالمحروقات والمناجم،

- التصريحات المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط المهني، التصريحات المتعلقة بالأجور والرواتب والمعاشات، والدفع الجزائي المنصوص عليه في المادة 216 من قانون الضرائب المباشرة.

- التصريحات الجبائية للشركات الأجنبية المنصوص عليها في المادة 162 من قانون الضرائب المباشرة.

- التصريحات المتعلقة بالتنازل والتوقف عن النشاط المنصوص عليه بموجب المواد 75، 196 و 229 من قانون الضرائب المباشرة.

المشرع يلزم الأشخاص المكلفين بهذه الضرائب باكتتاب والتصريح بها وتسديدها عبر الطريق الإلكتروني¹. وفي نفس الوقت نص المشرع على التعميم التدريجي إلى باقي الهياكل لإجراء التصريح الإلكتروني بموجب قانون المالية لسنة 2022، حيث انه يلزم المكلفين التابعين للهياكل الإدارية المزودة بالنظام المعلوماتي "جبايتك" اكتتاب كشف تلخيصي لتصريحاتهم عبر الطريق الإلكتروني².

2.2. 2. إجراءات الانخراط في نظام المعلومات "جبايتك": الإطار التقني للتصريح الجبائي الإلكتروني هو تطبيق جبايتك، ويقصد به لغة هو جمع بين مصطلحين، الأول جباية ويقصد بها مجموع الضرائب والرسوم، والثاني تيك (TIC) يقصد به تكنولوجيات الإعلام والاتصال باللغة الأجنبية، وهي منصة إلكترونية مجانية وسهلة الاستخدام توفر خدمات على مدار الساعة وطول أيام الأسبوع، وتتمتع بعدة امتيازات تهدف إلى تحديث النظام الضريبي في الجزائر³. وهو نظام يكرس أهداف سياسة الحكومة في تمكين المواطن من خدمة عمومية حديثة وذات نوعية لأنها متواجدة في صميم عصنة قطاع الضرائب، وتحسين العلاقة الرقمية بين المكلف والإدارة الضريبية وتبسيط إجراءات فرض الضريبة⁴.

أما إجراءات استخدام هذا النظام فيتطلب من المكلفين الالتزام بالخطوات الآتي ذكرها باختصار:

- تكوين ملف يتضمن طلب الاشتراك في النظام المعلومات "جبايتك" في شكل استمارة معلومات تحمل من موقع المديرية العامة للضرائب، بالإضافة إلى ميثاق الأحكام العامة لخدمة جبايتك موقع عليه من طرف المكلف بالضريبة⁵.

¹ المادة 161 وما يليها من قانون الإجراءات الجبائية (ق.إ.ج).

² المادة 07 من القانون رقم 16/21 المؤرخ في 2021/12/30، يتضمن قانون المالية لسنة 2022 (ج ر العدد 100 مؤرخة في 2022/12/30).

³ Ministère des finances, Direction générale des impôts, Espace jibaya'tic, www.mfdgi.gov.dz

⁴ سيليني جمال الدين، محمد طالي، اثر النظام الجبائي الإلكتروني في الحفاظ على استقرار مردودية التحصيل الضريبي في ظل جائحة كورونا، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، المجلد 07 العدد 02 السنة 2021، ص 400.

⁵ Ministère des finances, Direction générale des impôts, Télé déclaration fiscale, Cahier des dispositions générales des services jibaya'tic, www.mfdgi.gov.dz

التصريح الجبائي الالكتروني وأهميته في إجراءات فرض الضريبة

- تتم دعوة المكلفين بالضريبة إلى تحديد موعد في نفس الموقع لتقديم طلباتهم لدى مديرية كبريات المؤسسات، ويطلب من المكلفين تقديم كشف الحساب البنكي (RIB).

- بعد تحديد الموعد يقدم المكلف الملف المطلوب منه إلى مديرية كبريات المؤسسات، وعلى الفور يتم فتح حساب خاص بالمكلف، ويمنح له رقم سري ورمز للوصول إلى الفضاء الشخصي- عبر الانترنت للمكلف باستخدام هذا الرمز، وحينها يمكن له أن يصدر أو يعدل تصريحاته الجبائية عبر هذا الفضاء الالكتروني.

2.3 المنازعات الناتجة عن التصريح الجبائي الالكتروني

وهي تلك النقائص والإشكالات القانونية والتقنية التي يمكن أن تواجه تطبيق إجراء التصريح الجبائي الالكتروني وتؤثر بصفة غير مباشرة على النظام الجبائي التصريحي، كما تعتبر مصدر لبعض المنازعات مع المكلفين بالضريبة، ويمكننا حصرها فيما يلي:

- المنازعات المتعلقة بإيداع التصريحات، تنتج غالباً بسبب الإشكالات المتعلقة بالجانب التقني وضعف تدفق الانترنت، وانعدام الوسائل الإعلام الآلي والرقمي المتطورة تقنيا لدى المكلفين بالضريبة، مما قد ينجر عن ذلك التأخير في إيداع التصريحات الجبائية أو عدم إيداعها أصلاً، فهنا يطرح الإشكال هل يمكن تصحيح الخلل بإيداعها ورقياً، أو تأجيلها إلى غاية إصلاح الخلل التقني، مع العلم بان التأخير يترتب عليه عقوبات جبائية، وتجدر الإشارة إلى أن المشرع لم يشير إلى هذه الوضعية.

- التصريح الجبائي الالكتروني يحتاج إلى نظام قوي لحماية المعلومات التي تضمنتها تصريحات المكلفين بالضريبة، يستجيب إلى قواعد الحفاظ على السر المهني وحماية بياناتهم الشخصية خاصة وان العديد من الأنظمة الإدارية تعرضت إلى محاولات القرصنة والتخريب الالكتروني.

- التصريح الجبائي الالكتروني يستلزم إرفاقه بأدلة إثبات للمداخيل عن طريق المحاسبة التي يمسكها المكلفين بالضريبة، وهذا صعب التحقيق خاصة وان المشرع لم يلزمهم بمسك محاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي¹، كما أن المشرع في نفس الوقت يلزم المحققين تقديم طلب رسمي للمكلف المحقق في محاسبته لأجل الإطلاع على محاسبته حالة مسكها بواسطة أنظمة الإعلام الآلي².

أما الحلول التي يمكن طرحها لهذه النقائص فتادياً لكل خلاف بين طرفي العلاقة الضريبية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- يجب توفير الوسائل الضرورية لتفعيل نظام التصريح الجبائي الالكتروني بما يتماشى والتطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيايات الاتصال الحديثة، مع إعفاء هذه الأجهزة من جميع الرسوم والضرائب عند اقتنائها من طرف المكلفين والموجهة للاستعمال في التصريح والدفع الالكترونيين.

¹ لا التشريع الضريبي ولا المواد من 09 إلى 12 من القانون التجاري يلزم التجار و المكلفين بمعالجة الكترونية للمحاسبة المسوكة من طرفهم.

² المادة 15 من قانون المالية لسنة 2019.

عيسى قسايسية

- فتح مساحات إدارية ومراكز أمام المكلفين ونظام الدوام المتواصل ومزودة بأنظمة حديثة يسيرها مهندسين ذوي خبرة، لمساعدة المكلفين كمرحلة أولى القيام بعملية التصريح والدفع الإلكترونيين.

- على المشرع تعميم إجراء إعفاء المكلفين بالضريبة من عقوبة التأخير في حالة عدم تقديم التصريحات الجبائية الإلكترونية في أجلها القانونية لأسباب خارجة عن نطاق المكلف أو الإدارة بسبب تعطل البوابة الإلكترونية جبايتك¹.

- تعديل أحكام القانون التجاري بخصوص إدراج المعالجة الإلكترونية للمحاسبة على الأقل إجراء إجباري بالنسبة للمكلفين الذين يلزمهم التشريع الضريبي بالتصريح الجبائي الإلكتروني، على أساس أن هذه المعالجة تسمح بتقوية وسائل الرقابة القبلية والبعديّة على التعاملات الكثيرة، تفاديا للأخطاء المادية والمنازعات الجبائية، وذلك تماشيا مع معايير الجودة العالمية لتقديم الخدمة العمومية².

وتجدر الإشارة في الأخير الى أن إصلاح هذه النقائص التي تشوب التصريح الجبائي الإلكتروني وتفعيله، وذلك بتوفير كل الشروط القانونية والتقنية اللازمة لتطبيقه، فهو يساهم بقوة في تكريس النظام الجبائي التصريحي لبساطته إجرائيا ودقة المعلومات الجبائية التي يوفرها عمليا.

خاتمة:

في ختام هذا البحث يمكن القول بان التصريح الجبائي الإلكتروني يعتبر من بين احد المحاور الأساسية لإصلاح وعصرنه قطاع الضرائب في الجزائر، وذلك بما يتماشى مع التطورات التي عرفتها الشركات والمؤسسات الاقتصادية في ظل التطور السريع لتكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة. وبالرغم من الجهود المبذولة في هذا الإطار من طرف السلطات العمومية لإرساء نظام معلوماتي فعال لرقمنة العلاقة بين الإدارة والمكلفين، وإرساء جو من الثقة في التعامل بينها إلكترونيا إلا أن الإجراء لم يعمم على كل المكلفين بالضريبة نظرا لما يحتاجه من هياكل وموارد مادية هائلة وطاقات بشرية تملك كفاءات عالية.

وأهم النتائج المستخلصة من هذا البحث، تتمثل فيما يلي:

- الإقرار بان برنامج عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر عرف تقدما جد معتبر وبداية ظهور نتائجه باعتماد التصريح الجبائي الإلكتروني وتطبيقه، مع العمل على تعميمه تدريجيا على باقي المكلفين.

- التصريح الجبائي الإلكتروني نظام يتماشى مع التطور السريع لأنظمة التسيير والانتشار الواسع للتجارة الإلكترونية، كما انه آلية فعالة في تجاوز بعض الظروف الصحية مثل ما حصل بسبب انتشار جائحة كورونا.

¹ المادة 68 من قانون المالية لسنة 2017 .

² سيليني جال الدين، مجّد طالي، مرجع سابق ص 401.

التصريح الجبائي الالكتروني وأهميته في إجراءات فرض الضريبة

- وجود صعوبات تقنية وقانونية تعيق تفعيل التصريح الجبائي الالكتروني ، يجب تداركها تفاديا للمنازعات التي قد تحصل بين الإدارة والمكلفين بالضريبة، وهذا ما يؤثر سلبا على مردودية التحصيل الجبائي.

- دقة التصريح الجبائي الالكتروني وبساطة إجراءاته وفعالته في التحكم في المعلومة الجبائية وحصركم المكلفين بالضريبة، يساهم في تقليص من مظاهر الغش والتهرب الجبائيين و يحقق أهداف النظام الجبائي التصريحي الذي يعتمد عليه المشرع الجزائري.

أما اقتراحات الباحث تتمثل في ما يلي:

- تعميم إجراء المعاملة الالكترونية على باقي القطاعات ذات الصلة بقطاع الضرائب مثل البنوك، الجمارك والتجارة، وهذا حتى يسمح ببناء قاعدة بيانات وشبكة موحدة لخصر المعلومات الجبائية وتفاذي ظاهري الغش والتهرب الجبائيين.

- مراجعة النصوص القانونية بما يتماشى وإجراءات التصريح الالكتروني مثل القانون التجاري والأحكام المتعلقة بالمحاسبة.

- تعميم رقمنة العلاقة الضريبية بين المكلف والإدارة الجبائية في باقي الإجراءات مثل الرقابة، تقديم الطعون والشكاوى الضريبية.

- تشجيع المكلفين بالضريبة على التصريح الالكتروني لما له من أهمية عن طريق إعفاءهم من الضرائب والرسوم المفروضة على اقتناء أجهزة الإعلام الآلي الموجهة للتسيير والتصريح الالكتروني.

- العمل على تزويد الإدارة الجبائية بالموارد البشرية الكفأة ذات خبرة في مجال المعلوماتية، و تكوين الموظفين، بالإضافة إلى ذلك توفير الوسائل المادية للعمل و ضمان تدفق الانترنت بوتيرة عالية تفاديا لتعطيل او تأخير عملية التصريح والدفع الالكترونيين.

قائمة المراجع:

أولا - النصوص القانونية:

أ - الدساتير:

- الدستور الجزائري نوفمبر 2020 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 442-20 المؤرخ في 2020/12/30، يتضمن إصدار التعديل الدستوري (ج ر العدد 82 مؤرخة في 2020/12/30).

ب - القوانين:

القوانين العادية:

01 - القانون رقم 21/01 المؤرخ في 2001 /12/22 المتضمن قانون المالية لسنة 2002، (ج ر العدد 79 مؤرخة في 2001/12/23).

02 - القانون رقم 10/05 المؤرخ في 2005/06/20 المعدل والمتمم لأحكام المادة 323 مكرر 1 من الأمر رقم 58/75 المؤرخ في 1975/09/26 يتضمن القانون المدني(ج ر العدد 44 مؤرخة في 2005/06/26).

عيسى قسايسية

- 03 - القانون رقم 04/15 المؤرخ في 01 /02/ 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين (ج ر العدد 06 مؤرخة في 10 /02/ 2015).
- 04 - القانون رقم 14/16 المؤرخ في 28/12/2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2017 (ج ر العدد 77 مؤرخة في 29/12/2017).
- 05 - القانون رقم 11/17 المؤرخ في 27/12/2017 المتضمن قانون المالية لسنة 2018، (ج ر العدد 76 مؤرخة في 28/12/2017).
- 06 - القانون رقم 18/18 المؤرخ في 27/12/2018، يتضمن قانون المالية لسنة 2019 (ج ر العدد 79 مؤرخة في 30/12/2018).
- 07 - القانون رقم 16/21 المؤرخ في 30/12/2021، يتضمن قانون المالية لسنة 2022 (ج ر العدد 100 مؤرخة في 30/12/2022).

الأوامر:

- 01 - الأمر رقم 101/76 المؤرخ في 09 /12/ 1976 يتضمن قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المائتلة، معدل و متمم، (ج ر العدد 102، مؤرخة في 12 /12/ 1976).
- 02 - الأمر رقم 02/08 المؤرخ في 24/07/2008، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008 (ج ر العدد 42 مؤرخة في 27/07/2008).

المراسم التنفيذية:

- 01 - المرسوم التنفيذي رقم 162/07 المؤرخ في 30/05/2007 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 123/01 والمتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية، (ج ر العدد 37 مؤرخة في 07/06/2007)

ثانيا - الكتب والمؤلفات:

- 01 - العلي عادل ، المالية العامة و القانون المالي و الضريبي، الطبعة الأولى، إثناء للنشر و التوزيع عمان الأردن 2008.
- 02 - براحاني محفوظ، الضريبة العقارية في القانون الجزائري، دار الجامعة الجديدة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية مصر.
- 03 - بن هادية علي ، بلحسن البليش ، الجيلالي بن الحاج يحيى، القاموس الجديد للطلاب، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1991 .
- 04 - سنية أحمد يوسف، الإطار القانوني للملف الضريبي ،دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية مصر 2004.
- 05 - سوزي عدلي ناشد ، الوجيز في المالية العامة ، الدار الجامعية لنشر، مصر، 2000 .
- 06 - قيس حسن عواد البداري، المركز القانوني للمكلف الضريبي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2005.
- 07 - مسعد محيي مُجّد، العلاقة القانونية بين الممول و الإدارة الضريبية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية مصر، 2000 .
- 08 - محرزى مُجّد عباس، اقتصاديات الجباية و الضرائب، دار هومة ،الجزائر، طبعة 2003 .

رابعا - المقالات العلمية:

- 01 - سيليني جمال الدين، مُجّد طالبي، اثر النظام الجبائي الالكتروني في الحفاظ على استقرار مردودية التحصيل الضريبي في ظل جائحة كورونا، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، المجلد 07 العدد 02 السنة 2021، ص 400.

التصريح الجبائي الالكتروني وأهميته في إجراءات فرض الضريبة

02 - محتال فلة، احمد بساس، اثر تطبيق نظام التصريح الالكتروني في الرقابة الجبائية الشكلية(دراسة حالة المراكز الضريبية بالاغواط) مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الاغواط، المجلد 11 العدد 02، السنة 2020 ص 61.
خامسا - قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

01- Ouvrages :

- GAUDEMMENT Paul Marie, Finances publiques (Impots –Emprints), 3^{eme} édition, Montchrestien, Paris 1987.

02- Articles :

- Florent Roemer, La dématérialisation des procédures fiscales en France, une modernisation de l'état au service de l'amélioration des relations avec les entreprises ?, Pyramide, Revue du centre d'études et de recherches en administration publique, Paris , Vol 26 / 27, Anne 2016, pp 145 – 162 .

03- Documents :

-Ministère des finances, Direction générale des impôts, Télé déclaration fiscale, Cahier des dispositions générales des services jibaya'tic .

سادسا - مواقع الانترنت:

- www.Impots.gouv.fr/Portails , Ministère de l'action et des comptes publics , France, DG, Téléprocédures des professionnels, France 2016, - date de consultation du site : 15/10/2021).

- www.journals.openedition.org/pyramides/999- date de consultation du site : 12/01/2022).

- www.mfdgi.gov.dz Ministère des finances, Direction générale des impôts, Espace jibaya'tic,